

منير راشد

رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية

بيروت في 27 نيسان 2020

حل الأزمة المالية والمصرفية اللبنانية .

أن الحسابات و الأرقام المتداولة يشوبها الكثير من الأخطاء و المبالغات. أن خسارات المصارف لا تتعدى 13 مليار دولار باستثناء الضمانات و ليس 84 مليار دولار، و عجز ميزان المدفوعات المتوقع للفترة 2020-2024 لا يتعدى ملياري دولار سنويا في حده الأقصى على أثر سعر الصرف المتدهور و ليس 27 مليارات دولار. و الأزمة الأكبر هي في القطاع الإنتاجي من السلع و الخدمات في مرافق عديدة. لدى مصرف لبنان ما يكفي لتمويل ميزان المدفوعات لعدة سنوات، باستثناء تمويل هروب رؤؤس أموال، و لكن مع تحرير سعر الصرف بالكامل و منع هروب رؤؤس الأموال ، ومع خفض العجز المالي الى الصفر.

ومن خلال قراءة الحلول المطروحة من عدة مصادر، أرى أن التركيز لحينه ينصب على معالجة النتائج للأزمة و ليس تقديم حلول للأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي. فالنتائج واضحة ومعروفة وتتلخص بالركود الاقتصادي و البطالة، إرتفاع الأسعار، العجز مرتفع لميزان المدفوعات لغاية 2019، و خفض الاحتياطي من العملات الأجنبية (الدولار) الخ. ولكن الأسباب الرئيسية تكمن في مجالين رئيسيين، هما العجز المالي (الفرق بين الأيرادات و النفقات للدولة) المتراكم منذ عدة سنوات و سعر الصرف المثبت مقابل الدولار. وكليهما حصيلة سياسات الحكومات المتعاقبة. إن هذه الصيغة كفيلة بإهلاك الإقتصاد و نتج عنهما الدين العام و الفوائد المرتفعة ، إضافة الى عجز كبير في التجارة في السلع و الخدمات مع الخارج.

إن الحلول المطروحة تتجه نحو معالجة النتائج. فتضع القيود على التمويل و السحب النقدي و تدفق رؤؤس الأموال؛ أما الدين العام فتحل مشكلته بأسلوب أخطأ من خلال حسم الودائع (هيركت على غرار إقتراح المؤسسة الأستشارية (Lazard) وإنشاء صندوق لتخزين أصول الدولة كبديل و لكنه ذات مصير مجهول.

إن هذه الإجراءات لا تعطي نتائج إيجابية و إنما ترهق الإقتصاد وخاصة حسم الودائع. إن هذا لأفتراض إذا ما طبق يعني ان الدولة تتهرب من مسؤوليتها وترمي بالمسؤولية على المودع الذي دعم الدولة طوال سنوات عديدة. إن حسم الودائع سيقتل الإقتصاد و لن ندري النتائج الوخيمة التي قد تحصل.

في البدء يجب توضيح الحسابات التي تعتبر خسارة لدى المصارف والتي قدرت ب 84 مليار دولار، فهي حسابات خاطئة من عدة نواحي. فقد اعتمدت بالأستناد الى أفتراضات Lazard أن خسارة مصرف لبنان بلغت 62 مليار دولار و توازي عملياته من الseingnorage 41 مليار دولار و خسارته من حيازته سندات الدولة المقدرة ب 21 مليار دولار . أن مصرف لبنان و كذلك المصارف للدول الأخرى لا تعتبر مقابل ضخ السيولة في الأقتصاد كخسارة كونها تنفذ لتحقيق اهداف إقتصادية. كما انه من المبكر اعتبار حيازة مصرف لبنان من سندات الدولة ، و معظمها يستحق في الأجل المتوسط ،هي أصول هالكة. بينما قدرت خسارة المصارف ب 31 مليار دولار من حيازتها لسندات الدولة و قروض متعثرة للقطاع الخاص . و هكذا يصل المجموع الى 84 مليار دولار. كما أفترض هذا الأسلوب ان حيازة البنوك من ديون الدولة والديون المتعثرة لا يمكن تحصيلها أو تحصيل ضمانات هذه الديون.

هذه أرقام و تقديرات غير واقعية ؛ فقط الدين المتعثر البالغ نحو 13 مليار دولار للبنوك يصعب تحصيله فورا، لكن تستطيع البنوك تحصيل الضمانات وخاصة العقارات والأصول الأخرى للأفراد والشركات. و مقابل هذه الخسارات ومعظمها وهمية ، ارتكزت سياسة إعادة هيكلة المصارف الى حذف هذه الأصول من الجهاز المصرفي بمقدار 84 مليار دولار مقابل حذف الودائع بقيمة مقابلة " هيركت".

ان حسم الودائع المقترح له عواقب وخيمة، فصاحب الوديعة هو المستهلك وانخفاض اصوله تؤدي إلى انخفاض الانتاج والمزيد من البطالة. كما ان صاحب الوديعة هو المستثمر أيضا فحسم أصوله يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والانتاج وهذا الانخفاض يكون لهما وقعا سالبا على مالية الدولة فتتدنى الايرادات ويرتفع العجز المالي مما يؤدي إلى الدخول في دوامة ارتفاع الدين والفوائد وضعف الاستثمار والانتاج. فما هي الحلول الأنينة:

أولاً: ان الحل الفعال هو أن نتجه إلى تعويم سعر الصرف في أسرع وقت ممكن لأن السعر الصحيح لأي مؤشر إقتصادي يحدده العوامل السوقية و ليس الساطات. ان تحديد الأسعار ومنها سعر صرف العملة غير قادرة على الاستمرار ولن تستطيع ان تتحدى قوى السوق وسيكون لها عاجلا أم اجلا أثرا سالبا على القدرة التنافسية، و تحوّل الطلب نحو السلع المستوردة كونها اصبحت سلع مدعومة.

ان السعر المحرر لسعر الصرف والأسعار الأخرى له فوائد عدة. اذ انه يحول الطلب نحو السلع المحلية مما يحفز الانتاج والتوظيف والاستهلاك المحلي. و يشجع أيضا الاستثمار المحلي من المستثمر المحلي والاجنبي كون القدرة التنافسية تتعافى وترتفع حوافز الاستثمار. إضافة إلى ذلك، يوفر سعر الصرف المحرر على مصرف لبنان الحاجة إلى تخزين الدولار من أجل التدخل للحفاظ على سعر صرف ثابت، و الضرورة لرفع الفوائد التي ترهق المستهلك والمستثمر.

في الفترة الأولى من تحرير سعر الصرف تتأثر القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل الثابت خاصة في القطاع العام وهذا من الضروريات كون ان الانفاق على رواتب القطاع العام هو من أعلى النسب في العالم اذ يبلغ 13% من الناتج المحلي. أما رواتب القطاع الخاص فسوف تتحسن بسرعة على أثر ارتفاع الانتاج المحلي وخلق الوظائف الجديدة وتعافي جميع القطاعات المتعثرة حاليا. كما ان تحرير سعر الصرف اضافة الى توفير الدولار في الأسواق سوف ينهي الأنتظار أمام المصارف للحصول على الدولار للاستفادة من فوارق سعر الصرف بين المصارف والصرايفة. و يجب أن يرافق تحرير سعر صرف الليرة تحرير المعاملات لتمويل التجارة الدولية والتي انخفضت وستتخفف بشدة على أثر تحرير سعر الصرف. بينما و في الظرف الحالي يجب ان نحافظ على القيود على خروج رؤوس الأموال.

ثانياً، على مصرف لبنان بالتعاون مع الساطة التشريعية ان يسعى الى تأمين المزيد من السيولة بالدولار من خلال تخفيض الأحتياطي الألزامي على الودائع بالدولا الى 5% من 15% حاليا و تسهيل جزء من الذهب و الذي يجب ان يعتبر جزءا من الأحتياطي.

ثالثاً، من الضروري خفض العجز المالي للدولة بقدر كبير حتى يصل إلى توازن كامل بين الايرادات والنفقات في غضون فترة وجيزة لا تتعدى السنتين، و يجب ان يكون التركيز على الانفاق وخفضه في جميع المجالات باستثناء الانفاق الرأسمالي لكي لا يتعدى مجمل الانفاق ال 20% من الناتج المحلي. كما أن تحرير سعر الصرف سوف يحسن ايرادات الدولة من جميع المرافق وخاصة الاستيراد والدخل على أثر تعافي الاقتصاد.

رابعاً، على الدولة ان توطد ديونها في القطاع العام فهذا يخفض من عبء خدمة الدين و يقلص نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي الى 100% من الدخل الكلي بدلا من 160% حاليا.

تشير التقدرات الأولية الى أن عجز ميزان المدفوعات سيتضاءل خلال الخمس سنوات القادمة و يصبح تميله التراكمي ذاتيا. أما أن النشاط الأقتصادي سيتعافى تدريجيا، و سيتجه سعر الصرف الى الأستقرار.

الأهم هو الأصلاح ، و يبدو ننا لا نُقدر الاصلاح بل نركز على الحصول على المساعدات الخارجية و هذا هو عين الخطأ.